

25 موقوفاً لبنا니ا في السعودية.. وتخفي بعضهم قسراً !

العالم - السعودية

عملياً، لا معلومات عن الموقوفين الذين احتجزوا في مراحل زمنية متفاوتة، باستثناء حيدر سليم الذي أوقف في موسم الحج المنصرم بسبب تصويره فيديو أثناء طوافه في الحرم المكي، مجاهاً بالدعاء لـ«ظهور المهدي». وبعد انتشار المقطع عبر مواقع التواصل، اقتحم عناصر من مباحث أمن الدولة الفندق الذي يقيم فيه واقتادوه إلى جهة مجهولة، قبل أن يتبيّن أنه أوقف بتهمة «إثارة النعرات الطائفية»، بعدما نجح «وسطاء عراقيون» في تأمين اتصال بينه وبين عائلته. «المكرمة» التي منحت سليم مُنعت عن بقية الموقوفين الذين انقطع الاتصال بهم منذ «اختفائهم». ومن بين هؤلاء علي مزيد الذي لم تعطه إقامته في المملكة لأكثر من 20 عاماً أي أفضلية، إذ انقطع الاتصال به منذ آب 2021، والمعلومة الوحيدة التي تم الوصول إليها تفيد بتوقيفه على خلفية قضية تتعلق بـ«أمن الدولة». كذلك لم تُجد محاولات الأهالي التواصل مع السفارة السعودية في بيروت.

المؤكد أن من حق أي دولة توقيف مشتبه فيه على أراضيها والتحقيق معه على خلفية قضايا أمنية شرط وجود مضبوطة اتهام واضحة بحقه ومنحه حقوقه كموقوف. لكن من غير المفهوم، ومهما كان السبب، أن تخلى دولة أي موقوف عنه كما يحصل في الحالة اللبنانيّة. إذ تُمارس الحكومة اللبنانية انصباطاً غير مسبوق بـ«النأي بالنفس» وتخلّياً مفضوحاً عن مواطنها، وعدم تبنّي قضية أي منهم، وصولاً إلى رفض التدخل في كثير من الحالات، بحجج تتعلق إما بارتباط التوقيف بـ«قضايا أمنية»، أو بسبب الخشية على العلاقات الثنائيّة! فرئيس الحكومة نجيب ميقاتي لم يرد على مراسلات من أهالي الموقوفين للاستفهام عن مصيرهم، فيما كان جواب [السفير اللبناني في الرياض فوزي كباري](#) الذي جرى التواصل معه أكثر من مرة أنه غير قادر على الوصول إلى أي معلومات بسبب «حساسية القضايا المرتبطة بأمن الدولة»، باستثناء قضية توقيف مزيد، بعد تدخل مباشر من رئيس مجلس النواب نبيه بري، عندما بعث السفير برسالة «نصية» أواخر حزيران الماضي إلى وزير الخارجية عبد الله بوحبّيب يبلغه فيها أن «مزيد موقوف منذ نحو سنة لدى أمن

الدولة في مسألة أمنية ويُخضع للتحقيق». ووعد السفير بأنه سيطلب «غداً» «إذناً» للسماح لمندوب السفارة بزيارته و«نفيدهم فور الموافقة إذا ما تمّت»، من دون أن يتضح ما إذا جاءت الموافقة أو جرت الزيارة!

في حزيران الماضي، وعد المدير العام للأمن العام اللواء عباس إبراهيم ، بحسب مصادر «أهالي الموقوفين» بمتابعة الملف. وعُلم من مصادر متابعة أن إبراهيم طلب وساطة رئيس الحكومة العراقية مصطفى الكاظمي في القضية، وبعد الطلب، جرى تأمين اتصال بين الموقوف سليم وعائلته. وأشارت مصادر لـ«الأخبار» إلى أن جهود اللواء إبراهيم والوسطاء العراقيين قد تثمر الإفراج عن سليم قريباً.

وبحسب مصادر أمنية، يبلغ عدد [الموقوفين اللبنانيين](#) في السعودية 25 شخصاً. وفيما ينكتدّم بعض أهاليهم عن الأمر ربطاً بوعود براهون علىها منذ زمن، ولعدم تأزيم أوضاع أبنائهم في المعاقلات، عُرف من الموقوفين طارق الترشيشي ونجله اللذان أوقفا على خلفية جمع تبرعات لمصلحة ضحايا انفجار مرفا بيروت، وعلى مارح المتّهم بما يسمى «نشر التشيع»، علماً بأنه أنهى محكمتين (الأولى 4 أعوام والثانية 3 أعوام)، وأحمد حسين رضا الذي أوقف منتصف عام 2021 بتهمة «أمن دولة» بعد إقامة تسعه أعوام في السعودية، وعلى مزيد المقيم في المملكة منذ 20 عاماً، وكان يعمل مهندساً استشارياً في شركة إسبانية، وحيدر سليم الذي أوقف خلال موسم الحج المنصرم. وبحسب المعلومات، يحتجز معظم الموقوفين اللبنانيين على ذمة قضايا «أمنية» في سجنّي دهبان وحائل.

المصدر - صحيفة الاخبار